

## الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودوره في نمو بعض القطاعات الاقتصادية مصر حالة دراسية للمدة 1991 - 2004 م

م. حسين عباس حسين الشمرى / جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد  
تاریخ استلام البحث: 2013/9/19      تاریخ قبول النشر: 2013/11/17

### المستخلص

تواجه الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص مشاكل ومعوقات في قدرتها على توفير رؤوس الأموال المحلية الكافية لتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية، فمعظم الدول العربية تعاني من انخفاض متواضع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فضلاً عن انخفاض وتراجع معدلات النمو مقارنة مع الدول المتقدمة، ناهيك عن تقسي مشاكل الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم ومشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى كثيرة، ونتيجة لذلك اضطربت معظم الدول العربية في العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي كوسيلة لدعم مواردها المحلية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، لمعالجة مشاكل العجز في موازين مدفوعاتها وميزانها التجاري والموازنة العامة للدولة، وكان للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في كونه مصدراً لتمويل التنمية في هذه الدول فضلاً عن كونه مصدراً لنقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار في هذه الدول في شتى المجالات ومختلف المشاريع، مما يوفر للدول المضيفة إذا ما أحسنت استخدامه توجيهه تلك الاستثمارات فرصة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية وتطوير ونمو قطاعاتها المختلفة.

### FDI in some Arab countries and its role in growth some sectors of the economy Egypt Case Study for the (period 1991-2004)

Lecture: Hussein Abbas Hussein Al Shammari

Babylon University - Faculty of Management and Economics

#### Abstract :

Facing developing countries in general and Arab countries in particular problems and obstacles in its ability to provide domestic capital sufficient to achieve an acceptable level of investment to natural and human resources, most of the Arab countries suffer from low average per capita GNP as well as low and declining growth rates compared with states advanced, not to mention widespread problems of poverty, unemployment and high inflation and economic and social problems other a lot, and as a result had most of the Arab countries in the last decades of the last century to rely on foreign capital as a means to support their local resources and achieve growth rates of appropriate economic, and address the problems of the deficit in the balance payments and trade balance and the state budget, and it was for foreign direct investment of great importance in being a source of financing for development in these countries as well as being a source of transfer of modern technology and technical skills through the multinational corporations that are investing in these countries in various fields and various projects, which provides host countries if they did well to use and guide those investments an opportunity to address its economic problems and develop the growth of various sectors .

#### المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد العوامل المؤثرة في تطور الدول النامية ونموها ومؤشرًا على افتتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية الجديدة في ظل

سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو اقتصاد السوق وسيطرة الشركات الاستثمارية المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف الدول . وبسبب المشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية ومنها الدول العربية والمتمثلة بقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الأذخار والاستثمار الوطني فيها وتدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها فضلاً عن مشاكل العجز في ميزان مدفوعاتها وموارناتها العامة السنوية ومشاكل الفقر والبطالة والتضخم ، مما أضطرها إلى طلب المساعدات الخارجية ومنها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار في مختلف المجالات والمشاريع وإصدار القوانين والتشريعات التي تحفز هذا الاستثمار للعمل في الدول العربية ناقلاً معه التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والإدارية المتقدمة التي يمكن أن تساهم في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية مما يؤدي إلى خلق تنمية اقتصادية حقيقة من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية إذا ما أحسن استخدامه وتوجيهه .

وسوف نحاول من خلال هذا البحث توضيح مفهوم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص مع بيان أشكاله المختلفة وأهم محدداته ، ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية في بعض الدول العربية وخاصة دولة مصر باعتبارها عينة للبحث .

#### **مشكلة البحث :**

تتمثل مشكلة البحث في عدم كفاية الموارد المحلية لأغلب الدول العربية في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقة ، فضلاً عن نقص الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المطلوبة لتحقيق ذلك ، مما أضطرها إلى الاعتماد على ال FDI لتغطية هذا العجز .

#### **هدف البحث :**

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص مع بيان أشكاله ومحدداته ودوره في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في بعض الدول العربية .

#### **فرضية البحث :**

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً إيجابياً في تنمية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية في الدول العربية إذا ما أحسن استخدامه وتوجيهه ولو بنسبة متفاوتة.

#### **الحدود المكانية والزمانية :**

بعض الدول العربية مصر (حالة دراسية) للمرة من 1991 - 2005 .

#### **منهجية البحث :**

اعتمد الباحث في بحثه على أسلوب الربط بين اتجاهين الأول (وصفي) يستند إلى الدراسات النظرية التي تناولت هذا الموضوع ، والثاني (كمي) لقياس وتحليل أثر ال FDI في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة .

#### **هيكلية البحث :**

لغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته فقد قسم إلى مباحثين وكالآتي :  
**المبحث الأول / الاستثمار الأجنبي المباشر (إطار نظري ومفاهيم عامة)** وتتضمن مناقشة المواضيع الآتية :

أولاً : مفهوم الاستثمار بشكل عام .

ثانياً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) .

ثالثاً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

رابعاً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (المضيفة) .

أما المبحث الثاني ف جاء تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودوره في نمو في بعض القطاعات الاقتصادية وتتضمن مناقشة المواضيع الآتية :

أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية واتجاهاته .

ثانياً : واقع الاقتصاد المصري قبل الاستثمار وما بعده .

ثالثاً : قياس وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو بعض القطاعات الاقتصادية في مصر للمنطقة (1991 - 2004 م) . وأخيراً جاءت الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وبعض التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الموضوع ثم قائمة المصادر .

### المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر(إطار نظري ومفاهيم عامة) وتتضمن مناقشة المواضيع الآتية :  
أولاً : مفهوم الاستثمار بشكل عام .

ثانياً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) .

ثالثاً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

رابعاً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (المضيفة) .

#### أولاً - مفهوم الاستثمار بشكل عام :

للاستثمار الكثير من المفاهيم منها مثلاً :

1) يعرف الاستثمار على أنه إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة وتوجيه تلك الأموال للاستثمار وليس الاكتناف<sup>(1)</sup> .

2) كما يعرف على أنه استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية تستخدم في إنتاج السلع والخدمات<sup>(2)</sup> .

3) ويعرفه آخرون على أنه تيار الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة كالمصانع والآلات والإضافات على المخزون كمواد البناء والسلع الوسيطة أو النهائية خلال مدة زمنية معينة<sup>(3)</sup> .

4) كما ويُعرف على أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر بالمستقبل وهذه التدفقات هي عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلًا من استخدام تلك الأموال أو تعطيلها<sup>(4)</sup> .

5) وُعرف أيضاً على أنه استخدام الموارد المتاحة في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد سنوي مقابل تحمل أدنى درجة من المخاطر<sup>(5)</sup> .

#### ثانياً - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) :

هناك مفاهيم كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر المحور الأساس لبحثنا هذا لذا سننطرق لبعض هذه المفاهيم وكالآتي :

1) يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه جميع الاستثمارات التي يملكها ويدبرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة<sup>(6)</sup> .

2) كما يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المستثمر بالاستثمار في بلد آخر بصورة مباشرة أي يستثمر أمواله في شراء إحدى الاستثمارات المتاحة في بلد غير بلده الأصلي<sup>(7)</sup> .

3) وُعرف أيضاً على أنه توظيف الأموال الأجنبية (غير الوطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة كما أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر من دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو بلد الإقامة أياً كان هذا المستثمر سواء كان فرداً أو شركة أو مؤسسة<sup>(8)</sup> .

1 - د. محمد عوض عبد الجود و د. علي ابرهيم الشديفات - الاستثمار في البورصة - دار الحامد للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2006 - ص 13 .

2 - د. بلال فليح حسن - اقتصاد المعرفة - عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2007 - ص 144 .

3 - رغد زكي قاسم السعدي - تأثير الشخصية والاستثمار الأجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للاقتصاديين المصري والمغربي - رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - بغداد - 2007 - ص 35 .

4 - د. دريد كامل آل شبيب - الاستثمار والتحليل الاستثماري - دار اليازوري للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2009 - ص 15 .

5 - د. قاسم نايف علوان - إدارة الاستثمار - دار الثقافة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2009 - ص 31 .

6 - د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 31 .

7 - د. دريد كامل آل شبيب ، مصدر سابق ، ص 47 .

8 - رغد زكي قاسم السعدي ، مصدر سابق ، ص 38 .

4) كما وُرِفَ على أنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى البلدان المستقبلة (المضيفة) لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك البلدان<sup>(9)</sup>.

### ثالثاً - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة منها<sup>(10)</sup>:

1) الاستثمار المشترك

2) أسهم قليلة في شركات البلدان المضيفة

3) اتفاقيات الترخيص مع شركات البلدان المضيفة

4) الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل

1) الاستثمار المشترك:

هو عبارة عن شركات يُؤسّسها ويملكها مستثمرون أجانب مع مستثمرين محليين بصورة مشتركة ويكون المستثمر المحلي إما قطاع خاص أو عام أو الاثنين معاً، وان سبب هذه الشراكة هو امتلاك المستثمر الأجنبي خبرات ومميزات لا يملكها المستثمر المحلي وأهم هذه المميزات الخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة<sup>(11)</sup>.

أما أهم الإيجابيات التي يقدمها هذا النوع من الاستثمار للبلد المضيف فهي المساهمة في :

❖ زيادة تدفق رؤوس الأموال للدولة المضيفة

❖ رفع مستوى التكنولوجيا في البلد المضيف

❖ خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد المضيف

❖ زيادة فرص التصدير

2) أسهم قليلة في شركات البلدان المضيفة :

في مثل هذا النوع من الاستثمار يقوم المستثمرون الأجانب (الأفراد أو الشركات) بشراء الأسهم مباشرة في بورصة البلد المضيف ويشار إلى هذا النوع من الاستثمارات بالاستثمارات (السالية) أو استثمارات المحفظة لأن المستثمر الأجنبي لا يستطيع التحكم في عمليات هذه الشركة أو التأثير على قرارات الإدارة فيها ويفضل هذا النوع من الاستثمار دائمًا عندما تبدأ الدولة النامية بشخصية مؤسساتها الإنتاجية أو مقاييسه ديونها (ديون الدولة المضيفة) بالاستثمارات للشركات الخاصة أو العامة.

3) اتفاقيات الترخيص مع شركات البلدان المضيفة :

يتحقق هذا النوع من الاستثمار عند موافقة الشركات العالمية (الشركات متعددة الجنسية) بنقل حقوق استعمال تكنولوجيا معينة إلى شركة محلية تقوم بعملية الإنتاج والتسويق للسوق المحلية وبالمقابل تحصل الشركات متعددة الجنسية على مبالغ معينة متفق عليها مسبقاً.

ويمكن القول إن هذا النوع من الاستثمار هو اتفاق أو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستعمال براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية للمستثمر الأجنبي مقابل عائد مالي معين<sup>(13)</sup>.

4) الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل :

وفي هذا النوع من الاستثمار تقوم الشركات العالمية بفتح فروع لها في البلد المضيف وممارسة أعمالها الإنتاجية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكثر الأنواع تقليلاً لدى المستثمرين الأجانب

9 - دينا أحمد عمر حميد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 7.

10 - رغد زكي قاسم السعدي ، مصدر سابق ، ص 22 – 26.

11 - عبد السلام أبو قطف - السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - 1989 - ص 38.

12 - جنكيرز توماس - آل FD I وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية - المكتبة الافتراضية العلمية العراقية - نيجيريا حالة دراسية - نيويورك - مركز الاقتصاد التطبيقي - 2011 - ص 253.

13 - نزيه عبد المقصود - مصدر سابق - ص 38.

لأن إدارته تكون بشكل كامل من قبل المستثمر الأجنبي دون تدخل الدولة المضيفة بشؤون مشاريعه بدءاً من دراسة الجدوى حتى بدء عملية الإنتاج والتسيير<sup>(14)</sup>. وسابقاً كانت الدول تتردد كثيراً في استقبال هذا النوع من الاستثمار خاصة النامية منها خوفاً من التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة ولكن بفعل التطور والقدم التكنولوجي أصبحت هذه الدول تتنافس فيما بينها لجذب المستثمرين الأجانب إليها ، ومن أهم هذه الشركات هي شركات استخراج النفط وتسيقه وشركات استخراج الثروات الطبيعية وإنتاج المواد الأولية . وأهم المخاطر التي تخشى أن تتعرض لها الشركات في هذا النوع من الاستثمار هو التعرض لمخاطر التأمين والمصادر أو التصفية لاسيما في بلدان العالم الثالث نتيجة للتغيرات السياسية المستمرة في هذه البلدان<sup>(15)</sup>.

#### رابعاً - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدد من المحددات التي تؤثر في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر أو تضيقها خاصة في الدول النامية المضيفة وأهم المحددات هي :

- 1) المحددات الاقتصادية
- 2) المحددات السياسية
- 3) المحددات القانونية

##### 1) المحددات الاقتصادية / وتشمل هذه المحددات ما يأتي :

###### أ- الأسواق /

تأخذ الأسواق أهمية كبيرة في نظر المستثمرين والتي تكون من أوليات اهتمامهم كما يلعب التوقع دوراً مهماً فيها فكلما كانت الأسواق متوقعاً نمواً وازدهارها في دولة ما كان ذلك حافزاً كبيراً لجذب الاستثمار والمستثمرين كما يعتبر السكان عنصر محدداً لجذب المستثمرين لكن بفعل تأثيره بالقوة الشرائية ومستوى الدخل لذا فإن الشركات والمستثمرين يعتمدون بشكل رئيسي على حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج .

###### ب - الموارد الطبيعية /

يعتبر توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بفعل التقدم وتقسيم العمل انخفضت أهمية الموارد الأولية بفعل تطور الصناعات والتي تقل فيها الموارد الطبيعية بالنسبة لمخرجاتها وتطور قطاع الخدمات العالمي ولا سيما المعلوماتية التي لا تحتاج إلى موارد طبيعية ضخمة ، وتبقى الموارد الطبيعية ذات أهمية كبيرة وأساسية بالنسبة للدول المتحولة حديثاً للرأسمالية حيث بقي الاستثمار محدوداً بمدى توفر الموارد الطبيعية في تلك الدول .

###### ت - السياسات الاقتصادية /

ويقصد بها تلك السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي كالسياسة النقدية والمالية والتجارية ، وتعتبر هذه السياسات محددات رئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لكثير من الدراسات فان السوق المفتوحة تكون أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية خاصة سوق الصادرات وتشجيعها وهذا التشجيع والانفتاح يتم من خلال التحكم بالسياسات الثلاث أعلاه .

###### ث- البنية التحتية /

ويقصد بها شبكات الطرق وسكك الحديد والموانئ وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فتكون البنية التحتية الفقيرة عقبة في وجه المستثمر الأجنبي الأمر الذي يدعوه كافية الدول لحفظها على البنية التحتية الجيدة والحديثة والخالية من العيوب لتكون جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(17)</sup>.

###### ج - توفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور المنخفضة /

14 - نزيه عبد المقصود - المصدر نفسه - ص 39.

15 - كاظم سعد عبد الرضا - اثر آل F D في عملية التنمية الاقتصادية - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 - ص 31.

16 - هناء عبد الغفار السامرائي - الاستثمارات الأجنبية - المسوغات والمخاطر - مجلة الدراسات القومية والاشتراعية - الجامعة المستنصرية - 2001 - 2.

17 - علي حسن زيد محمد - الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحول لاقتصاد السوق - رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 ص 33- 37.

17 - دريد كامل شبيب - مصدر سابق - ص 30.

تعتبر مستويات الأجور والتي هي دالة بوفرة الأيدي العاملة من المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تبحث هذه الاستثمارات عن عنصر العمل غير الماهر والرخيص أي منخفض الأجر وهذا الانخفاض بالأجر يتحدد حسب وفرة اليد العاملة ، هذا في حال عدم تدخل الدولة في تحديد حد أدنى للأجور أو فرض ضرائب مرتفعة على التأمين الاجتماعي .

#### ح - التضخم وأسعار الصرف /

تعتبر معدلات التضخم المنخفضة وأسعار الصرف المستقرة محددة رئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيشير استقرار الاقتصاد في بلد ما إلى قوة الاقتصاد في ذلك البلد وإمكانية السيطرة على مشاكله التي تطأ عليه ويستعمل كل من التضخم وسعر الصرف كمؤشرات لاستقرار الاقتصاد الكلي فالمستثمر الأجنبي يبحث عن البيئة التي يتتوفر بها المعدلات المنخفضة للتضخم واستقرار أسعار الصرف الحقيقة وقوه العملة دولياً وإن أكثر أسعار الصرف جذباً للاستثمار هو سعر الصرف الثابت وذلك لأن الشركات المتعددة الجنسية تتأثر بصورة عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وذلك لأن تلك التقلبات سوف تعمل على زيادة التقلبات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية والمتمثلة بالأرباح التي يتم تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها . ويمكن القول أن التقلبات المفاجئة بأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ إن مثل هذه التقلبات تعرض المستثمر لخسارة كبيرة غير متوقعة مما يضطر إلى تقليص دوره الاستثماري .

#### (2) المحددات السياسية ..... :

يعد الاستقرار السياسي الذي يحتل المركز الأول في حسابات المستثمر الأجنبي من بين العوامل التي يكون لها تأثير فعال في قرار الاستثمار وقد أظهرت الكثير من الدول النامية خاصة العربية منها بأنها على الرغم من تمتها بموارد طبيعية هائلة وتقديمها للكثير من الحوافز لكنها أخفقت في الحصول على تدفقات كثيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب غياب الشروط الأساسية لبيئة الاستثمار المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والشروط التنظيمية التي تحكم الدخول والإقامة وشروط الملكية تعد من المحددات الأساسية التي تقف بوجه المستثمر الأجنبي .

ويصنف المستثمرن نوعين من النظم السياسية بالدول النامية هما :

#### أ - أنظمة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

ب - أنظمة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر (طاردة) وتمثل بالأنظمة المتدخلة بالشؤون العاملة للاقتصاد وتفرض قيود على الاستثمار مثل فرض الضرائب والرسوم وتغيير سياسات الدعم من فترة إلى أخرى وفرض القيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج والتدخل لتحديد الأسعار ويتم قياس استقرار الدول بواسطة مؤشر تحصر قيمته بين (صفراً - واحداً) فإذا كان هذا المؤشر أكثر من 80% لدولة ما فإنها مستقرة وإذا كان أقل من ذلك فهي غير مستقرة<sup>(19)</sup> .

#### (3) المحددات القانونية ..... :

إن من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وتحديده هو مدى وجود أنظمة وأطر تشريعية تحكم ذلك الاستثمار ولكي يكون أي إطار قانوني جاذباً للاستثمار لابد أن تتوفر فيه عدد من المقومات أهمها:-

(أ) وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار وعدم التعارض مع القوانين الأخرى بالدولة ويكون حامياً للمستثمر .

(ب) شفافية القوانين التي تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فعدم الوضوح يعني عدم تحديد الهدف من استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر كما إن استقرار الأحكام التشريعية يوفر للمستثمر الأساس الثابت لتوقعاته .

(ت) وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة .

18 - علي حسين زايد محمد - مصدر سابق - ص37-38 .

19 - رغد زكي فالح - مصدر سابق ص15 .

20 - علي حسين زايد محمد - مصدر سابق - ص39 .

ث) وجود ضمادات كافية لحماية المستثمر من أي نوع من أنواع المخاطر مثل التأمين والمقدمة والتغطية بحرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رؤوس الأموال .  
ج) وجود نظام إداري قائم على إدارة الاستثمار يتصرف بوضوح في الإجراءات والابتعاد عن البيروقراطية وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار .

### المبحث الثاني

**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**  
ودوره في نمو في بعض القطاعات الاقتصادية ،  
وتضمن مناقشة المواجهات الآتية :  
أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية واتجاهاته .  
ثانياً : واقع الاقتصاد المصري قبل الاستثمار وما بعده .  
ثالثاً : قياس وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو  
بعض القطاعات الاقتصادية في مصر للمدة (1991 - 2005 م)

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية واتجاهاته :  
بعد أن تغيرت نظرة الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية تجاه الاستثمارات الأجنبية ، خاصة بعد أن أصبحت تلك الاستثمارات هدفاً أساسياً لتنمية الدول نتيجة تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي وانتمائتها للمؤسسات المالية الدولية ، بدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق على الكثير من هذه الدول وبشكل متزايد وإن كانت تلك التدفقات متذبذبة بين سنة وأخرى كما يظهر ذلك من الجدول (1)

جدول (1) تدفقات الـ FDI الواردة إلى بعض الدول العربية للمدة (1991- 2004)

الوحدة / ملايين الدولارات

سوريا	البحرين	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	السنة
61	622	11	172	79	252	1991
17	867	40	581	31	458	1992
108	274-	33-	655	0	1206	1993
250	208	3	566	0	1133	1994
100	431	13	378	0	592	1995
88	2046	16	350	270	635	1996
80	329	361	365	260	887	1997
81	180	310	667	607	1076	1998
262	454	155	368	291	1065	1999
270	463	815	776	438	1235	2000
110	81	137	486	1112	510	2001
114	216	75	820	1064	695	2002
180	517	438	584	637	237	2003
273	866	640	638	881	2154	2004

المصدر/ الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الموقع الإلكتروني : [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)

ومن تحليل بيانات الجدول (1)، نجد أن تدفقات الـ FDI إلى الدول العربية المذكورة في الجدول كانت في حالة تزايد مستمر وإن كانت متذبذبة بين سنة وأخرى، فقد بلغت تلك التدفقات نحو (252 ، 89 ، 172 ، 350 ، 635 ، 270 ، 625 ، 61) مليون دولار لكل من مصر والجزائر وتونس حسب الترتيب وذلك عام 1991. وقد ارتفعت إلى (237 ، 695 ، 2046 ، 881) مليون دولار لنفس الدول أعلى وحسب الترتيب أيضاً وذلك عام 1996، إلا أنه في عام 2003 عادت لتختنق في مصر لتبلغ نحو (237) مليون دولار بينما ارتفعت في كل من الجزائر وتونس لتبلغ نحو (637) و(584) مليون دولار حسب الترتيب، أما في الأردن والبحرين وسوريا فقد بلغت تلك الاستثمارات عام 1991 نحو (11) و(625) و(61) مليون دولار لكل منها حسب الترتيب، وارتفعت عام 1996 لتبلغ نحو (16) و(2046) و(88) مليون

دولار لكل منها حسب الترتيب أيضاً، أما في عام 2003 فقد ارتفعت أيضاً في كل من الأردن وسوريا لتبلغ نحو (438) مليون دولار (180) مليون دولار لكل منها حسب الترتيب، بينما انخفضت في البحرين لتبلغ نحو (517) مليون دولار، أما في عام 2004 فقد عادت لترتفع في مصر لتبلغ نحو (2154) مليون دولار، واستمرت بالتزاياد في بقية الدول الأخرى محل البحث عما كانت عليها في سنة 2003 ، وهذا يؤكد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وإن كانت في حالة تزايد مستمر إلا أنه كانت متذبذبة، وأن هذا التذبذب يعود لأسباب وعوامل عديدة منها داخلية وأخرى خارج الدول العربية، فمن الأسباب الداخلية مثلاً هي التكؤ في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة ، وعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم في بعض هذه الدول فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لها، أما الأسباب الخارجية فقد تمثلت بعدم استقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 في أمريكا وحرب الخليج الثانية وأسباب أخرى .

#### - أما الأتجاه العام لنمو ال FDI في الدول العربية :

فمن خلال الجدول (1) يمكن تقدير معدلات النمو السنوية المركبة لبعض الدول العربية والتي تعرف بمعدلات الاتجاه العام وبالاستناد إلى الصيغة النصف لوغارتمية الطبيعية ، والمأخوذة من الدالة الآتية :

$$Y = A \times t^b \times u^i$$

وبتحويلها إلى الصيغة النصف لوغارتمية الطبيعية نحصل على الدالة الآتية :

$$Iny_i = In A + bt + ui$$

**Ln** = natural Logarithm

$$Y = FDI$$

**T** = Time

**b** = Growth Rate

**u** = Random variable

وباستخدام البرنامج الإحصائي Minitab ، تم تقدير الصيغة السابقة لغرض الحصول على معدلات النمو السنوية المركبة لبعض الدول العربية وقد أظهر التقدير الآتي : جدول ( 2 ) تقديرات النموذج النصف لوغاريثمي الطبيعي للاتجاه العام لل FDI في بعض الدول العربية لمدة ( 1991 - 2005 ) .

F	R2%	S	T	Se	المعالم	المتغيرات	الدولة
96.3	18%	0.6859	15.20 1.71	0.4019 0.04411	5.80 0.781	Constant years	مصر
61.13	52%	1.789	1.23 3.78	1.026 0.1128	1.29 0.440	Constant years	الجزائر
6.13	31%	0.3718	28.77 2.28	0.1966 0.02163	6.11 0.0612	Constant years	تونس
28.91	68%	1.379	2.95 5.35	0.6321 0.06951	0.506 0.447	Constant years	الأردن
0.79	5%	1.773	4.90 0.93	0.9640 0.1060	4.89 0.097	Constant years	البحرين
10.77	44%	0.6186	10.87 3.25	0.3367 0.03702	3.79 0.113	Constant years	سوريا

$$T^{0.01} (15-2) = 2.64, \dots, T^{0.05} (15-2) = 1.76, \dots, T^{0.10} (15-2) = 1.34,$$

$$T^{0.25} (15-2) = 0.693$$

$$F^{0.01} (15-2) = 9.08, \dots, F^{0.05} (15-2) = 4.66$$

المصدر / تم احتسابها اعتماداً على البرنامج الإحصائي Minitab . ومن خلال التقدير لمعادلة الصيغة النصف لوغارتمية الطبيعية ، أظهرت معلمة الزمن (  $b_t$  ) نتائج معدلات النمو السنوية المركبة ، وبالتالي يمكن التعويل عليها لتأويل اتجاه معدل النمو في الدول العربية السابقة، والجدول الآتي يبين تلك المعدلات من النمو السنوية المركبة .

جدول (3) معدلات النمو السنوية المركبة في بعض الدول العربية لمدة 1991-2005.

الدولة	معدل النمو السنوي المركب %
مصر	%78
الجزائر	%44
تونس	%6
الأردن	%44
البحرين	%9
سوريا	%11

المصدر / أخذت من التقديرات في الجدول (2).

ومن الجدول (3) يتضح لنا أنه لا توجد لدينا معدلات نمو سالبة في هذه الدول ، وهذا في حد ذاته يعتبر مؤشر جيد على اعتبار إن هناك اتجاهها تصاعديا مستمرا في تدفقات الـ FDI خلال مدة الدراسة وإن كان متذبذبا داخل الدولة الواحدة من سنة لأخرى ومختلفة من دولة لأخرى نتيجة لأسباب وعوامل مختلفة سبق ذكرها .

أما بالنسبة لمصر باعتبارها عينة البحث فقد سجلت تدفقات الـ FDI معدلات نمو سنوية جيدة بلغت نحو (78%)، مما يدل على أن هذه الدولة قابلة للتطور والنمو باعتبار أن الـ FDI ناقل للتكنولوجيا والخبرة الإدارية والفنية والتسييقية ، والتي يمكن للدولة المضيفة الاستفادة منها . وهذا يؤكد أن فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية سيساهم في زيادة تدفق الـ FDI بما يمتلكه من ميزة نسبية أو مطلقة في مجال استثماره والتي يمكن أن تعود بالفائدة على كلا الطرفين ، وهذا ما تتبعه النظرية الحديثة بخصوص جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، ولكن يجب التأكيد هنا على أنه لابد للدولة المضيفة من توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية المهمة التي يمكنها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة .

### ثانياً / واقع الاقتصاد المصري قبل الاستثمار وما بعده :

#### 1- واقع الاقتصاد المصري قبل الاستثمار :

تعتبر مصر من الدول السائرة باتجاه النمو الاقتصادي وقد واجهت ولا تزال تواجه ذات المشاكل والمعوقات التي تواجهها بقية الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، كثقل الديون الخارجية وارتفاع العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري وارتفاع نسبة الأمية والفقر ومحودية الموارد فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، كما تواجه الانخفاض الكبير في النقد الأجنبي لقلة تحويلات العاملين في الخارج وانخفاض عددهم سنة بعد أخرى يضاف ذلك إلى العجز السنوي المستمر في الموازنة العامة مما أضطرها للجوء لمصادر التمويل الأجنبية المتمثلة بالقروض والمساعدات المشروطة وغير المشروطة، ويحتل القطاع التجاري النصيب الأكبر في تكوين الدخل القومي لمصر نظراً للموقع التجاري الذي تحتله مصر على الصعيد العربي والعالمي يليه الصناعي ثم قطاع الخدمات والسياحة<sup>(21)</sup> ، وقد أتسمت المدة من 1980 - 1990 م باستمرار ارتفاع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسبته (20,4%) من الـ GDP وذلك عام 1984 بسبب ارتفاع النفقات الحكومية وانخفاض الموارد العامة كما ارتفع التضخم بشكل كبير حتى وصل إلى (16,8%) سنوياً، وقد امتازت المدة من 1980-1985 م بارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع نمو الـ GDP الذي اعتمد بالأساس على المساعدات والقروض الأجنبية وليس نتيجة لحصول تنمية اقتصادية حقيقة في البلد، أما في عام 1987 م فقد ظهر العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري بسبب انخفاض أسعار النفط بنسبة 36% كما كانت عليه عام 1982 م، وانخفضت أكثر تحويلات العاملين في الخارج (المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في مصر)، وبسبب تدهور الاقتصاد المصري والتراجع الحاد في معدلات النمو، قررت

الحكومة المصرية آنذاك التحول نحو اقتصاد السوق بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك بعد منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي، بعدهما بلغ عجز الميزانية العامة للدولة نحو 17% من GDP فضلاً عن العجز المتزايد في ميزان المدفوعات، مع ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى حد كان فيه مستوى المديونية لمصر الأكبر على المستوى العالمي. كما شهدت المدة من (1990 - 2005) تزايد العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة ليصل نحو 11,7% من إجمالي GDP، وبذلت الحكومة المصرية آنذاك بسد العجز بالموازنة من خلال الديون الخارجية والتمويل التضخمي، مما أدى إلى إضعاف الطاقة الضريبية للدولة وارتفاع نسبة المديونية الخارجية إلى نحو 150% من إجمالي GDP كما ارتفعت معدلات التضخم لأعلى مستوياتها إذ بلغت نحو أكثر من 20% من إجمالي GDP<sup>(22)</sup>.

## 2) الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر :

تعاملت مصر بحذر مع إنشاء عقد الثمانينات من القرن الماضي واعتمدت على الاقتراض الخارجي في تمويل مشاريعها المخطط لها ، ولكن بعدهما وجدت الحكومة المصرية نفسها غارقة بالديون لجأت إلى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي ورغم المخاوف من دخول إلـ(FDI) بدأت الحكومة المصرية بسن القوانين التي تشجع إلـ(�ـFDI) وتساعد في جذبه ، كما أدركت أن التمويل الخارجي يساعد في استغلال القدرات الداخلية بشكل أفضل وذلك من خلال<sup>(23)</sup> :

- أ- تسهيل استيراد المواد الخام .
- ب- تيسير تحرير أنواع معينة من الضوابط (مثل النقد الأجنبي)
- ت- المساعدة في تجنب التخفيفات الحادة في المصاروفات الجارية في مجالات معينة ومن بينها إصلاح القدرات الإنتاجية .
- ث- المساهمة في تطبيق العواقب الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي .

وقد قامت الحكومة المصرية بسن الكثير من القوانين المشجعة لتدفق إلـ FDI ، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد اهتمت بإلـ FDI منذ إنشاء قناة السويس عام 1918 ، وأهم السياسات التي أتبعتها الحكومة المصرية لتشجيع إلـ FDI هي:

- 1- الملكية (100%) إلى غير المصريين . 2- المشاريع لا تخضع للمصادر أو التأمين ولا لحدود الربح وضمن إطار قوانين القطاع الخاص .

3- تعفي مشاريع إلـ FDI من ضرائب الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها من الضرائب لمدة خمس سنوات وخمس سنوات أخرى إذا كان المشروع يسهم في زيادة تشغيل العمالة وال الصادرات وخمسة عشر سنة إذا كان المشروع يقام في المناطق النائية أو الجديدة .

4- يحق للمستثمر الأجنبي تحويل الأرباح ورأس المال المستثمر وتصدير منتجاتهم وعلى الرغم من زيادة تدفقات إلـ FDI الدخلة لمصر إلا أنها كانت متذبذبة بين سنة وأخرى كما ذكرنا سابقا حتى انخفضت إلى أدنى مستوى لها عام 2001-2002 وذلك للأسباب الآتية :

### أ - أسباب داخلية ، تمثلت بالمشاكل الخاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في :

- عدم وجود موازنة هيكيلية للاقتصاد المصري
- الأزمات التي تعرض لها القطاع السياحي المصري خاصة عامي 1997-2001 بسبب حادثة الأقصر الإرهابية عام 1997 وحوادث كل من طابا عام 2004 وشرم الشيخ عام 2005 ، وأحداث (11) أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية .
- المشاكل المرتبطة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي
- بطء تنفيذ سياسة الخصخصة .
- بعض المشاكل التي تتعلق بالمناخ الاستثماري كالسياسات الضريبية وكيفية التعامل مع المستثمرين الأجانب .

22 - المصدر نفسه- ص56.

23 - هناء عبد الغفار السامرائي - الاستثمار الأجنبي (المسوغات والأخطار) - مجلة الدراسات القومية الاشتراكية - الجامعة المستنصرية - ع 1- 2000- ص75 .

**ب - أسباب خارجية : وتمثل بالآتي :**

- تدهور الحالة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وعدم استقراره .
- الهبوط بالمضاربة والاكتتاب .
- الأزمة الآسيوية وأزمة الأسواق الناشئة الأخرى في عامي 1997 - 1998 إلا أن تلك التدفقات عادت لترتفع مرة أخرى حتى بلغت نحو(2157) و (5370) مليون دولار لعامي 2004 و 2005 حسب الترتيب .

وبهذا تكون مصر قد احتلت المرتبة الثانية عربياً عام 2005 حسب الجدول (1) وكذلك احتلت ثاني أكبر متلق لتدفقات ال FDI على مستوى القارة الأفريقية ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تحسن المناخ الاستثماري الذي يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تبنّتها الحكومة المصرية آنذاك بهدف تيسير عمل المستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (العربية والأجنبية) وتحقيق مستويات أعلى من النمو والتشغيل ، وهذا ما انعكس في ارتفاع تدفقات ال FDI خاصة للأعوام 2004 و 2005 . وعلى أثر ذلك أدركت الحكومة المصرية أهمية ال FDI في تحسين مستوى المعيشة ودعم عملية التنمية ، ولذلك لجأت الحكومة المصرية إلى إتباع مجموعة من السياسات والتي منها :

- 1- إنشاء جهاز أو هيئة خاصة للتعامل مع قضايا الاستثمار
- 2- التحول من الرقابة على الاستثمار إلى الترويج له .
- 3- اعتبار الاستثمار الداعم الرئيسي لعملية التنمية .
- 4- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي .

5- مراقبة مناخ الاستثمار واستحداث أساليب جديدة للتعامل معه .

ومن أجل دعم تلك التوجهات اتبعت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات .

وقد كان للسياسات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة المصرية نتائج متميزة على المستوى الاقتصادي وكما يظهر ذلك من الجدول (4) .

جدول (4) النتائج المتميزة للسياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار لمدة (2005 - 2003)

المؤشر	2003	2004
%GDP نمو آل	%4,1	%4,7
صافي تدفق آل(FDI)(مليون دولار)	398,2	1598
% التضخم	5,8	5,6
مؤشر 30(case نقطة)	1439,8	3890,5
(مليار دولار)اجمالى قيمة الصادرات	9,88	12,9
سعر الصرف (جنيه / دولار)	6,13	6,2

المصدر / محمود عطا الله - فرص الاستثمار في جمهورية مصر العربية - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - القاهرة - 2006 - ص<sup>3</sup> .

ومن تحليل بيانات الجدول (4) نجد أن هناك زيادة أو تحسن في معدل نمو ال GDP ، إذ بلغ عام 2004 نحو %4,1 في حين بلغ نحو %4,7 عام 2005 ، أما بالنسبة لصافي تدفق ال FDI فقد ارتفع من 398,2 مليون دولار عام 2004 إلى نحو 1598 مليون دولار عام 2005 . كما هبط معدل التضخم من 5,8% إلى 5,6% في حين ارتفع مؤشر سوق الأوراق المالية من 1439,8 نقطة إلى نحو 3890,5 نقطة ، كما شهدت الصادرات المصرية ارتفاعاً ملحوظاً ، أما سوق صرف العملة فقد شهد بعض الاستقرار .

وقد أكدت وزارة الاستثمار المصرية أن تدفق الاستثمارات الأجنبية قد شهدت زيادة ملحوظة في عامي 2005 - 2006 ، وكانت تلك الزيادة مصحوبة بفتح المزيد من التكنولوجيا الحديثة التي تطلب معها العمالة الفنية المتطرفة التي تساهم في زيادة خبرة العمالة المصرية من خلال الاحتكاك ونقل الخبرات الإدارية والأجنبية .

وقد أكد التقرير الدولي الخاص بالاستثمار العالمي الصادر من الاونكتاد عام 2006 إلى زيادة ملحوظة في صافي الـ FDI وخاصة سياسة التحرير الاقتصادي والشخصية التي أسهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية المصرية وإن كانت بدرجات متفاوتة من قطاع آخر وحسب أهميتها.

**ثالثاً: قياس وتحليل دور الـ FDI في تحقيق النمو في بعض القطاعات الاقتصادية لدولة مصر للعدة (1991-2004):**

لغرض قياس وتحليل اثر الـ FDI على النمو الاقتصادي لابد من القيام بالإجراءات الآتية:

**أولاً: توصيف النموذج وصياغته**

ان توصيف وصياغة النماذج القياسية سيكون حسب ما عهد في اغلب الدراسات القياسية والتي أخذت هذا الجانب في تحليلها ولهذا سيكون هذا الموضوع مقسم إلى قسمين وكما يأتي:

### 1- توصيف النموذج الاقتصادي القياسي:

أن النموذج الموصوف نموذج بسيط يضم متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر مستقل .

- المتغير التابع Dependent variable وأن دراسة الاستثمار يتطلب معرفة تأثيره على القطاعات الاقتصادية فإن الباحث أعتمد على المتغيرات الآتية - كمتغيرات تابعة وهي كما يأتي :

\* القطاع الصناعي Industry مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية .

\* القطاع التجاري Trade مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية .

\* قطاع الخدمات Services مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية .

- أما المتغير المستقل Independent variable: يمثل المتغير المستقل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI مقدرا بملايين الدولارات .

- المتغير العشوائي Random variable : يرمز للمتغير العشوائي بالرمز U.

### 2- صياغة النموذج القياسي :

إن أغلب الدراسات الكمية تعتمد في تحليلاتها على نماذج قياسية معروفة والباحث أخذ هذه النماذج بالاختبارات الإحصائية والقياسية ثم اختيار أو انتخاب النموذج الذي يجتاز هذه الاختبارات بنجاح ويكون متوافقا مع الفروض النظرية الاقتصادية وعليه فان صياغة النماذج التي سيقدرها الباحث ستكون كما يأتي :

#### أ- النموذج الخطي Liner model

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \mu$$

$$n = 1, 2, 3, \dots, i$$

y : Dependent variable

x : Independent variable.

$\beta_0$ : constnt parameter

$\beta_1$ : Slop

#### ب- النموذج الأسوي Exponential model

$$y = A * X^\beta * \mu$$

Where

y: Dependent variable

X:Independent variable

A:Efficiency parameter

$\beta$ : Elasticity

ج- إن النموذجين أعلاه هما النموذجان الأساسيان اللذان استخدمهما الباحث في تقديراته وبما أن النموذج الأسوي لا يمكن أن يقدر بشكله الأساسي بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) (Ordinary Least Squares) لذا وجب على الباحث تحويل هذا النموذج الأسوي إلى النموذج الخطي وذلك باستخدام التحويلات اللوغارتمية المزدوجة والمعكوسنة والشبه اللوغارتمية كما يأتي:

A- النموذج اللوغاريتمي المزدوج Double Logarithms model

$$\log y = \log \beta_0 + \beta_1 \log X + \log \mu$$

B- النموذج النصف لوغارتمي المعكوس Inverse logarithms model

$$\log y = \log \beta_0 + \beta_1 X_1 + \mu$$

C- النموذج الشبه لوغارتمي Simi logarithms model<sup>(24)</sup>

$$y = \beta_0 + \beta_1 \log x + \log$$

#### التوقعات النظرية لإشارة المعلمات المقدرة :

إن النظرية الاقتصادية تقدم ماهية العلاقات الاقتصادية لكل الظواهر الاقتصادية ومن هذا النهج يمكن معرفة الاتجاهات ونوعية العلاقات التي يجب أن تتوافق مع المنطق النظري ومما لا شك فيه أن التقديرات قد لا تعطي توافقاً مع الفروض النظرية وتكون معاكسة لها وبذلك وجوب التبرير لهذا الاختلاف والافتراق عن النهج النظري وبما أن بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر قد يظهر جلياً بإشارات سالبة وهذا نعزو له لمسألة نوعية الاستثمار الأجنبي وبالتالي فهو لا يسبب إحداث تطورات اقتصادية في البلد المضيف إذا ما كان مملوك بالكامل، لما له من مساوى عديدة، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسير وفق المنهج والخطة الاقتصادية في البلد المضيف وهناك مشاركة فيه من قبل البلد المضيف فإن العلاقات الاقتصادية ستسير باطرداد محققة نمواً ظاهراً في القطاعات الاقتصادية التي استثمر فيها وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وعليه فإن الباحث يعتقد بأن الاستثمار في مصر خلال مدة الدراسة كان له علاقة إيجابية بسبب التخطيط السليم لمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وحسن توجيهه.

**ثانياً : قياس وتحليل دور الـ (FDI) في تحقيق النمو في بعض القطاعات الاقتصادية في مصر للمده (1991 – 2005) :**

بعد أن تم توصيف النماذج الاقتصادية اتبع الباحث طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية للوصول إلى تقدير المعامل ومن ثم تقدير الاختبارات الإحصائية والقياسية وتقدير معاملات التحديد للنموذجين الأسني والخطي والنماذج الأخرى بالتحويلات اللوغارتمية، وسوف يتم تعزيز النموذج المنتخب بالتقديرات كافة والاختبارات التي تجرى لتنقية النموذج من كل المشاكل القياسية ومن ثم بيان وتفسير العلاقات .

وقد واجه الباحث مشكلة في الحصول على النتائج الجيدة والتي تخضع للاختبارات الإحصائية القياسية، إذ اعتبرت النماذج المقدرة لكل القطاعات الاقتصادية مشكلة الارتباط الذائي ما بين المتبقيات العشوائية، واتبع الباحث طريقة التكرار لمعالجة هذه المشكلة وبعد محاولات خمس وفقد خمس عينات، حصل الباحث على نتائج جيدة متخالضاً من مشكلة الارتباط الذائي ما بين المتبقيات العشوائية، إذ أهملت النتائج غير الجيدة لأنها تأخذ حيزاً كبيراً من البحث، وعليه اقتصرنا على النتائج المتحصلة للنماذج المقدرة. وقد تم تقيير النماذج الموسوفة في هذا الجزء بواسطة برنامج Minitab reles 14 وهو أحدث نسخة لعام 2007 وقد انتخب النموذج الأسني بالتحويل اللوغارتمي المزدوج ، وذلك لأن لهذا النموذج ميزات عدة ، إذ أنه مستمر ويعطي الكثير من المفاهيم الاقتصادية من مرونة واسعات رياضية وعليه فقد كانت النتائج المقدرة حسب معطيات البرنامج المشار إليه ، وكان التقدير كالتالي :-

#### 1- تحليل أثر الـ FDI على النمو في القطاع الصناعي Indus .

نتيجة لظهور مشكلة الارتباط الذائي تم تنقية البيانات بطريقة التكرار وتم الحصول على نتائج خالية من مشكلة الارتباط الذائي وكانت النتائج من البرنامج المستخدم كالتالي :-

The regression equation is

$$\log.fdi = 2.85 + 0.398 \log Indus$$

Predictor	Coef	SE Coef	T
2.815	0.312	10.11	Constant

<sup>24</sup> - د. مجید علي حسين - د. عفاف عبد الجبار سعيد - الاقتصاد القياسي النظري والتطبيق - الطبعة الأولى دار وائل للنشر - الأردن - ص 73-85.

0.398      0.1031      5.12      log.fdi  
 71.0% R-Sq = 0.089712      S =

### Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F
1	0.14655	0.14655	20.91	Regression
7	0.6013	0.01527		Residual Error
8	0.17760	Total		

1.43527 Durbin-Watson statistic =

و عند تحويل النموذج الخطي بالتحويل اللوغاريتمي المزدوج إلى الصيغة الأسيّة اخذ الشكل الآتي :  
 $Indu = 590.78 * FDI^{0.47}$

S.e 0.312 0.1031

t (10.11)\*\*\*\* (5.12)\*\*\*\*

s = 0.089712  $R^2 = 71.0\%$

$F^{0.01}_{(2,10)} = 20.91****$

D.W = [(du = 1.52 < 1.4352\*\*\*\* < 4-du = 1.25)]

F-table  $^{0.01}_{(2,10)} = 11.28$  t-table  $^{0.01}_{(10-2)} = 2.795$

وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معاملي انحدار الثابت ومتغير FDI على مستوى معنوية 1% وثبتت معنوية النموذج المقدر اختبار F على مستوى معنوية 1% مما يؤكد قوة النموذج المقدر في تأويل العلاقات والاختلافات في المتغيرات ، وكذلك اثبت النموذج المقدر خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية بعد أن أظهر اختبار D.W وقوعه في منطقة القبول أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين المتبقيات العشوائية وأظهر سلوك المتبقيات حقيقة النموذج وابتعاده عن أي نوع من الارتباط إذ إن سلوك المتبقيات خارجة عن سلوكها في كلا النوعين من الارتباط الذاتي .

واحتسب الباحث معامل ارتباط الرتب لسيير مان الذي بلغ نحو  $r_{e.x} = 0.0201$  مما يؤكد ضعف الارتباط ما بين متغير FDI والمتغير العشوائي مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجنس التباين .

وأظهر النموذج الأسي قدرته في توافقه مع المنطقين الفيزي والإقتصادي إذ إن علاقة متغير FDI ومتغير القطاع الصناعي هي علاقة موجبة وبذلك تتوافق مع الفروض النظرية له وإن زيادة متغير FDI بمقدار وحدة واحدة سيزيد القيمة النقدية للقطاع الصناعي بنحو قيمة المعلمة البالغة 0.398 وعند مقارنة تطور القطاع الصناعي بالقيم الافتراضية والنماذج المقدرة لتبيّن مدى تقارب التقدير مع الافتراض فقد احتسبها الباحث وكما تظاهر في الجدول (5).

جدول (5) يبيّن القيم الافتراضية لـ FDI والقيم التقديرية لـ Indus.

FDI	Indus
200	8141.15
400	11307.7
600	13703.81
800	15705.88
1000	17458.13
1200	19033.98
1400	20467.82
1600	21814.77
1800	23067.31
2000	24284.56

المصدر : احتسبها الباحث استنادا إلى القيم الافتراضية والنماذج الأسي المقدرة .

ونلاحظ من الجدول (5) مدى تطور ونمو القطاع الصناعي نتيجة الزيادات في متغير FDI

**2- تحليل أثر ال FDI على النمو في قطاع التجارة : Trade**

نتيجة لظهور مشكلة الارتباط الذاتي تم تنقية البيانات بطريقة التكرار وبعد خمس محاولات وفق خمس عينات تم الحصول على نتائج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وكانت النتائج من البرنامج المستخدم كالتالي :

The regression equation is

$$\log.fdi = 0.495 + 1.1984 \log.trade$$

Predictor	Coef	SE Coef	T
0.4980	0.8990	-0.59	Constant
1.1984	0.3018	3.96	log.fdi
65.0%	R-Sq =	0.23852	S=

## Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F
0.89562	0.89562	14.98	Regression	1
7	0.39851	0.04924	Residual Error	
	1.2982	8	Total	

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.79854$$

و عند تحويل النموذج الخطي بالتحويل اللوغاريتمي المزدوج إلى الصيغة الأسيّة أخذ الشكل الآتي :  
 $Trade = 0.324 * FDI^{1.22}$

$$S.e = 0.8990 \quad 0.3109$$

$$t = (-0.59) \quad (3.96)****$$

$$S = 0.23852 \quad R^2 = 65.0\%$$

$$F_{0.01}^{(2,10)} = 14.98 \quad ****$$

$$D.W = [(du = 1.08 < 1.94938**** < 4 - du = 2.89)]$$

$$F - table_{0.01}^{(2,10)} = 11.28 \quad t - table_{0.01}^{(10-2)} = 2.795$$

وبالاستناد إلى اختبار  $t$  ثبتت معنوية متغير FDI على مستوى معنوية 1% ولم يثبت معنوية معامل النموذج الأسّي المقدّر على مستوى معنوية 1% ، وأظهر اختبار D.W على خلو النموذج المقدّر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية إذ ثبتت معنوية على مستوى 1% وفي منطقة القبول وعدم وجود ارتباط ما بين سلوك المتبقيات العشوائية .

واحتسب الباحث معامل ارتباط الرتب لسبيترمان للكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين فقد بلغ نحو  $r_{e.x} = 0,0014$  مما يؤكّد ضعف العلاقة ما بين متغير FDI والمتغير العشوائي وقد لا يذكر.

وأظهر النموذج توافقاً مع المنطق الاقتصادي وتوافق معالم النموذج مع الفروض النظرية وإشارة معلمة متغير FDI الإيجابية بعلاقتها مع متغير قطاع التجارة إذ إن زيادة متغير الـ FDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة متغير قطاع التجارة بنحو قيمة المعلمة البالغة 1.198 و هذه النسبة كبيرة جداً بالنسبة للقطاعات الأخرى ، وتم إتباع الطريقة ذاتها والجدول (6) يبيّن ذلك :

جدول (6) يبيّن القيم الافتراضية لـ FDI والقيم التقديرية لـ Trade من النموذج الأسّي المقدّر .

FDI	Trade
200	182.85
400	425.95
600	698.53
800	992.24
1000	1302.70
1200	1627.22

1400	1963.91
1600	2311.38
1800	2668.56
2000	3034.6

المصدر : احتسبها الباحث استنادا إلى القيم الافتراضية والنموذج الأسلي المقدر .

ونلاحظ الحركة التصاعدية في القيم النقدية لقطاع التجارة عند زيادة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، ولو كان القطاع التجاري منخفضا في الوهله الأولى إلا أن الزيادات فيه بدأت تتضخم عند حصول الزيادات في الاستثمار .

### 3- تحليل أثر ال FDI على النمو في قطاع الخدمات services .

نتيجة لظهور مشكلة الارتباط الذاتي تم تنقية البيانات بطريقة التكرار وتم الحصول على نتائج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وكانت النتائج من البرنامج المستخدم كالتالي :

The regression equation is

$$\log.fdi = 1.960 + 0.350 \log services$$

Predictor	Coef	SE Coef	T
2.7652	0.2892	6.97	Constant
0.350	0.1361	3.17	$\log.fdi$
54.8% R-Sq	0.100351		S =

#### Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F
1	0.10261	0.10243	11.04	Regression
7	0.7925	0.02120		Residual Error
8	0.17308			Total

1.03510 Durbin-Watson statistic =

و عند تحويل النموذج الخطى بالتحويل اللوغارتمى المزدوج إلى الصيغة الأساسيةأخذ الشكل الآتى :

$$\text{Services} = 598.15 * \text{FDI}^{0.411}$$

$$S.e \quad 0.2892 \quad 0.1361$$

$$t \quad (6.97)^{****} \quad (3.17)^{****}$$

$$S = 0.100351 \quad R^2 = 54.8\%$$

$$F_{0.05}^{(2,10)} = 11.04^{***}$$

$$D.W = [(dI = 1.90 < 1.535 < du = 1.37)]$$

$$F - \text{table}_{(2,10)}^{0.05} = 4.96 \quad t - \text{table}_{(10-2)}^{0.01} = 2.795$$

وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معاملى انحدار الثابت ومتغير FDI على مستوى معنوية 1% وكذلك ثبتت معنوية النموذج على مستوى معنوية 5% بالاستناد إلى اختبار F ، وأظهر اختبار D.W خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية ، واحتسب الباحث معامل ارتباط الرتب لسييرمان الذي بلغ  $r_{e.x} = 0.11$  مما يؤكد ضعف العلاقة ما بين متغير FDI والمتغير العشوائى .

وتوافق النموذج المقدر بعلاقاته مابين متغير FDI ومتغير قطاع الخدمات بعلاقة ايجابية مع ما تذهب إليه النظرية الاقتصادية والفرض النظري لإشارة المعلمة وإن زيادة متغير ال FDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة متغير الخدمات بنحو قيمة المعلمة البالغة 0.350 وهذه النسبة مرتفعة أيضا ، وبالطريقة التي أجريناها في التحليلات السابقة بإجراء المقارنة بافتراض القيم لمتغير FDI والتي نظمت في الجدول (7) الآتى :

جدول (7) يبين القيم الافتراضية لـ FDI والقيم التقديرية لـ services من النموذج الأسني المقدر

FDI	Services
200	5966.55
400	7933.13
600	9371.70
800	10547.95
1000	11561.07
1200	12460.68
1400	13275.68
1600	14024.63
1800	14720.25
2000	15371.68

المصدر : احتسبها الباحث من نتائج التقدير للنموذج الأسني .

ونلاحظ أيضاً أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادات في القيمة النقدية لقطاع الخدمات ، وعند مقارنة القطاعات التي تم تقديرها بالنموذج الأسني لمعلم المتغير المستقل لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر والتي نظمت بالجدول (8) يظهر الآتي:

جدول (8) يبين القطاعات الاقتصادية لدولة مصر والقيم الأساسية لمعلم المتغير FDI .

قيمة المعلمة	القطاع
0.398	قطاع الصناعة
1.198	قطاع التجارة
0.350	قطاع الخدمات

المصدر : من نتائج التقدير

نستنتج من كل ذلك أن الـ FDI كان له تأثيراً إيجابياً على مجمل القطاعات الاقتصادية في مصر ولكن بدرجات متفاوتة، فقد تبين من القيم في الجدول (8) أن فعل وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة مصر كان في قطاع التجارة أكبر من بقية القطاعات إذ كانت قيمة معلمه **1.198** وهي أكبر من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويأتي بعدها قطاع الصناعة ثم الخدمات وكما يظهر ذلك في الجدول (8) ، ويعزى سبب زيادة قيمة الاستثمار في قطاع التجارة إلى تميز جمهورية مصر العربية بموقع جغرافي جيد جعل منها مركزاً لتعزيز الروابط التجارية بين أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ، إذ تمثل مصر المعبر الجوي والأرضي لنقل السلع والاتصالات بما يعزز المشروعات الاستثمارية بين مصر وكل من الأسواق العربية والأفريقية والآسيوية إلى جانب الأسواق الأوروبية<sup>(25)</sup> ، هذا فضلاً عن الكثافة السكانية المصرية التي تتطلب أسواق كبيرة لتلبية حاجة المستهلكين الأمر الذي يتطلب تفعيل القطاع التجاري لسد حاجة المستهلكين مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي فيه ناهيك عن كون مصر مركزاً تجارياً إقليمياً لتصدير السلع والخدمات إلى البلدان المجاورة لكونها تتمتع بوجود أهم شريان تجاري عالمي وهو قناة السويس التي تربط بين الشرق والغرب ، هذا بخلاف كوبيري مبارك / السلام العملاق الذي يقع فوق قناة السويس ويربط بين كل من آسيا وأفريقيا مما يساهم في تدفق الاستثمارات.

كل ذلك أدى إلى أن يتصدر القطاع التجاري بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا يعني أنه كان للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر دوراً إيجابياً في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المدروسة وإن كان ذلك بنسب متفاوتة من قطاع إلى آخر حسب أهمية القطاع وحيويته بالنسبة للبلد المضيف . وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تم اعتمادها في البحث.

### الاستنتاجات والتوصيات :

#### أولاً : الاستنتاجات

توصل الباحث من خلال بحثه إلى جملة من الاستنتاجات منها :

- 1- أن أغلب الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية ومنها مصر سببها عجز القطاع العام عن تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والذبح في النفقات العامة من قبل الحكومات العربية مع ضعف الإمكانيات المادية والفنية للقطاع الخاص المحلي .
  - 2- لجأت أغلب الدول العربية في العقود الأخيرين من القرن الماضي وما بعدهما إلى الـ FDI لمواجهة تلك المشاكل .
  - 3- تعاني معظم الدول العربية من مشاكل اقتصادية وسياسية وقانونية تحول دون حصولها على تدفقات منتظمة من الاستثمارات الأجنبية تناسب مع الإمكانيات والفرص المتاحة في أغلب هذه الدول .
  - 4- ضعف القطاع الصناعي في الدول العربية بشكل عام وعدم قدرة الـ FDI على تطويره قد أثر سلباً على بقية القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي في هذه الدول .
  - 5- بالرغم من اهتمام الدول العربية ومنها مصر بالـ FDI من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تدعمه إلا أن تدفقات الـ FDI لم تبلغ المستوى المطلوب وبقيت متذبذبة بالرغم من توفر المناخ الجاذب لها .
  - 6- لم تتمكن الدول العربية بشكل عام من الاستفادة من الـ FDI بسبب الفساد الإداري والمالي وضعف هيكلها الارتکازية ونقص كفاءتها الإدارية والفنية وضيق أسلوافها .
  - 7- يمكن للـ FDI أن يجلب التكنولوجيا المتقدمة والكوادر الفنية الازمة لزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف في الدول المضيفة إذا ما أحسن استخدامه وتوجيهه .
  - 8- يمكن للـ FDI أن يساهم في زيادة مستوى العمالة والتشغيل وتقليل البطالة إذا ما أحسن استخدامه مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للبلد المضيف .
  - 9- حتى يتم الاستفادة القصوى من الـ FDI والتقليل من آثاره السلبية إلى أدنى حد ممكن يجب أن يكون هناك قانون للاستثمار يتسم بالدقة والشفافية مع الابتعاد عن الرشوة والفساد في المشاريع المستثمر بها .
  - 10- يرى الباحث أن الـ FDI في مصر كان متواقاً مع فرضية البحث وهي تطوير بعض القطاعات الاقتصادية بنسب متقاوته .
  - 11- ثبت من خلال التحليل الكمي أن الـ FDI في مصر قد تركز في قطاع التجارة ثم الصناعة ثم الخدمات .
  - 12- لم يحقق الـ FDI في مصر الأهداف المرجوة منه لأنه أثر في بعض القطاعات الاقتصادية دون الأخرى ولم يساهم بتطوير القطاع الصناعي بدرجات كبيرة وهو الأهم .
  - 13- سجلت الدول العربية معدلات نمو موجبة وإن كانت متذبذبة من الـ FDI خلال مدة الدراسة (1991-2005) .
  - 14- تراجع تدفقات الـ FDI في أغلب الدول العربية في الوقت الحاضر بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .
- ثانياً : التوصيات**
- 1- يجب على الدول العربية دعم وتشجيع القطاع الخاص الوطني أولاً للمساهمة بشكل فعال في النشاط الاقتصادي .
  - 2- يجب على الدول العربية الاهتمام بالقطاع الصناعي وتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا القطاع بالدرجة الأولى لأنه أساس النمو والتنمية الاقتصادية لأي دولة .
  - 3- على الدول العربية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية وحققت من خلالها تنمية اقتصادية حقيقة .
  - 4- يجب تأهيل الموارد البشرية الوطنية التي تمثل عنصراً مهماً من المحددات التكميلية والمساعدة لجذب الـ FDI .
  - 5- يجب توجيه الـ FDI نحو إقامة مشاريع غير تقليدية ولا تؤثر سلباً على المشاريع القائمة وعدم السماح للمستثمر الأجنبي السيطرة على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في البلد .

- 6- العمل على وضع ضوابط تلزم الشركات الاستثمارية الأجنبية بنقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمال في الدول المضيفة .
- 7- نتيجة لتباطؤ الدول العربية بين النظام المركزي الذي تسيطر فيه الحكومة على كل شيء ونظام آلية السوق الذي يترك لقوى العرض والطلب أن تفعل فعلها ، جعل الدول العربية غير قادرة على توفير البيئة المناسبة لعمل آلية السوق والتي هي غير ملائمة للتطبيق في أغلب الدول العربية بسبب عدم الاستقرار وما تعانيه من مشاكل اقتصادية وسياسية وفساد إداري ومالى وعدم الشفافية في القوانين والتشريعات وعليه فإن تبني سياسة التعامل بين الحكومات العربية وأالية السوق مهم لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود من خلال الاستفادة القصوى من الـ FDI .
- 8- يجب على الدول العربية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والعمل بدولة المؤسسات وتشريع القوانين التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتذليل المعوقات التي تحد منه قدر المستطاع ليساهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقة في جميع المجالات لكي تستطيع الدول العربية الاعتماد على نفسها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ولا تبقى مجرد أسواق لتصريف المنتجات الأجنبية .
- المصادر :**
- 1 - د. محمد عوض عبد الجود و د. علي ابراهيم الشديفات - الاستثمار في البورصة - دار الحامد للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2006 .
  - 2- د. خلف فليح حسن - اقتصاد المعرفة - عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2007 .
  - 3- زكي قاسم السعدي - تأثير الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للاقتصاديين المصري والمغربي - رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2007 .
  - 4- د. دريد كامل آل شبيب - الاستثمار والتحليل الاستثماري - دار اليازوري للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2009 .
  - 5- د. قاسم نايف علوان - إدارة الاستثمار - دار الثقافة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2009 .
  - 6- د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2008 .
  - 7- دينا أحمد عمر حميد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .
  - 8- عبد السلام أبو قحف - السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - 1989 .
  - 9- جنكيرز توماس - آل FDI وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية - المكتبة الافتراضية العلمية العراقية - نيجيريا حالة دراسية - نيويورك - مركز الاقتصاد التطبيقي - 2011 .
  - 10- كاظم سعد عبد الرضا - اثر آل FDI في عملية التنمية الاقتصادية - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 .
  - 11 - هناء عبد الغفار السامرائي - الاستثمارات الأجنبية - المسوغات والمخاطر - مجلة الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية - ع ٢ - 2001 .
  - 12- علي حسن زايد محمد - الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحول لاقتصاد السوق - رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .
  - 13- د. مدحت القريشي - التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) - دار وائل للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - عمان - 2007 .

- 14- إبراهيم أديب إبراهيم - برامج التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية لدول مختارة - رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - 2004 .
- 15- د. خميس خلف الفهداوي و د. مازن عيسى الشيخ - التنمية الاقتصادية - جامعة الكوفة - النجف - 2000 .
- 16- فؤاد اللحام - سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي - ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر لإتحاد الاقتصاديين العرب - تحت عنوان الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة - دمشق - 2002 .
- 17- أسامة علي كاظم السعدي - دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات البلدان العربية (مصر والأردن) حالة دراسية للمدة 1991-2005( ) - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 .
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - التقرير السنوي 2005 - ص<sup>8</sup> - الموقع على الشبكة الدولية . [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org) .
- 19- محمود عطا الله - فرص الاستثمار في جمهورية مصر العربية - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - القاهرة - 2006 .
- 20- ضمان الاستثمار - نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية ) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية - السنة الرابعة والعشرون - العدد الفصلي الثالث - الكويت - 2006 - ص<sup>6</sup>.الموقع على الشبكة الدولية [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org) - صندوق النقد العربي - أداء مصادر النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري - دراسات وبحوث - أبو ظبي - 2003 - الشبكة الدولية [www.amf.org.ar](http://www.amf.org.ar) .
- 22- د. مجید علي حسين - د. عفاف عبد الجبار سعيد - الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق - الطبعة الأولى - دار وائل للنشر - الأردن .
- 23- وزارة الاستثمار المصرية [www.Investment.org](http://www.Investment.org)